صفحة شهرية تصدرها عمان بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

خلال سبتمبر الجاري:

«حقوق الإنسان» تواصل تنفيذ خطة التوعية والتثقيف في المحافظات

جانب من اجتماعات اللجنة

شهد شهر سبتمبر الجاري فعاليات متنوعة قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وشملت مختلف الجوانب التوعوية والتثقيفية، وتخللتها زيارات ومشاركات متعددة، بالإضافة إلى استمرار اللجنة في الرصد وتلقي البلاغات حول مختلف حالات حقوق الإنسان في السلطنة، ولعل أبرز ما يميز شهر سبتمبر الجاري هو استمرار اللجنة في خطتها الرامية إلى نشر وتعزيز حقوق الإنسان في السلطنة. في هذا التقرير نعرض جانبا من مشاركات وفعاليات اللجنة التوعوية والتثقيفية ضمن خطة التوعية والتثقيف لعام ٢٠١٣م:

أهمية التوعية والتثقيف

تسعى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جاهدة إلى نشر وتعزيز ثقافة الحقوق والواجبات في المجتمع العماني بمختلف الطرق والوسائل، والتي تشمل المحاضرات، والندوات، والجلسات الحوارية، والزيارات واللقاءات، وتوزيع المطبوعات والإصدارات المتعلقة بجوانب حقوق الإنسان المختلفة، ويأتي ذلك إيماناً من اللجنة الوطنية بأهمية التوعية والتثقيف لنشر وتعزيز مفهوم حقوق وواجبات الإنسان؛ حيث أكدت كل المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على الحق في المعرفة والحصول على المعلومات بمختلف الطرق والوسائل المشروعة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ باريس وغيرها، وانطلاقا من مفهوم الحق في المعرفة والحق في الحصول على المعلومات، وقد حدد البند الخامس من المادة السابعة من المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤م)، والخاص بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، اختصاصات اللجنة المختلفة. ومن ضمن هذه الاختصاصات "اقتراح خطة سنوية تتضمن التدابير الوطنية اللازمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وهذا ما أكدته المعاهدات والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات التابعة لها، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، التي وقعت عليها السلطنة، ومن هنا تأتي أهمية وجود خطة وطنية وآليات تنفيذية لنشر وتعزيز الثقافة المجتمعية حول الحقوق والواجبات للفرد والمجتمع في السلطنة.

أهداف الخطة

تنفذ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطة التوعية والتثقيف، والتي تستمر طوال العام، وتركز على مجموعة من المحاور الرئيسية، تتعلق بتوعية وزيادة معرفة شرائح المجتمع بقضايا وموضوعات حقوق وواجبات الإنسان، كما تعمل الخطة على التعريف بضمانات حقوق الإنسان في النظام الأساسي للدولة والقوانين والتشريعات في السلطنة، والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها السلطنة، كما تعمل الخطة على تعزيز قدرات الطاقم الفني العامل في اللجنة وتطوير النواحي المعرفية بحقوق الإنسان والمهارات الفنية اللازمة لأنشطة التعريف بالحقوق والواجبات، وتهدف الخطة إلى تعزيز الوعي بمعايير ومفاهيم حقوق الإنسان وفقاً للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية الخاصة بها، وتعزيز ونشر الثقافة الحقوقية في المجتمع العماني وفقاً للنظام الأساسي للدولة والقوانين والتشريعات في السلطنة والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وغرس القيم والمبادئ لدى الشباب في المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة، وتعزيز وتطوير التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والعربية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

تواصل ما تم تنفيذه

وخلال شهر سبتمبر الجاري ترأس المكرم محمد بن عبدالله الريامي رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماع مكتب اللجنة الثاني لدور الانعقاد السنوي الأول للفترة الثانية، واجتماع اللجنة الثالث لدور الانعقاد السنوي الأول من الفترة الثانية؛ وذلك بقاعة الاجتماعات بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وخلال الاجتماعين تمت مناقشة ما تم تنفيذه في إطار خطة التوعية والتثقيف، وما تنوي اللجنة القيام به خلال المرحلة المقبلة من عمر خطة التوعية والتثقيف.

محاضرة تعريفية

وفي إطار مواصلة تنفيذ خطة التوعية والتثقيف شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات المخيم الكشفي الذي نظمته وزارة التربية والتعليم ممثلة بالمديرية العامة للكشافة والمرشدات في سهل جبل آشور بمحافظة ظفار، وذلك بمحاضرة تعريفية عن حقوق الإنسان قدم خلالها أحمد بن ناصر الراشدي مدير دائرة الرصد وتلقي البلاغات شرحاً مفصلاً حول مهام واختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وآلية الرصد وتلقي البلاغات، ووضح الأدوار التي تقوم بها اللجنة في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان.

كما أشار الراشدي في المحاضرة إلى عدد من الحقوق المكفولة، والتي من بينها توفير التعليم وخدمات الصحة، وتوفير الأمان، وتعزيز ثقافة الحوار والمشاركة والتسامح، وتوفير بيئة نظيفة والمحافظة عليها، وغيرها من الحقوق الواجب توفرها، بالإضافة إلى ذلك تطرق إلى مختلف الفئات داخل المجتمع، والواجب رعايتها والاهتمام بها كالمستخدمين داخل المنازل، وذوي الاعاقة، كما أوضح الأعمال التي تقوم بها اللجنة في مجال حقوق الإنسان، والمسؤوليات التي تقع على عاتقها، والمجالات التي تختص بها، ومهامها واختصاصاتها، وشرح آلية الرصد وتلقي البلاغات في اللجنة، ووضح الأدوار التي تقوم بها اللجنة في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان.

من برامج خطة التوعية والتثقيف

محاضرة في حقوق الانسان

اللجنة تلتقي بمعلمي الرستاق

كما زار فريق عمل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال سبتمبر الجاري مدرسة سعد بن الربيع للتعليم الأساسي بولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة، والتي تعتبر من المدارس الرائدة في خدمة المجتمع، وتتميز بتواصلها الدائم مع كافة المؤسسات لخدمة الرسالة التربوية، وتجويد العمل المؤسسي؛ وذلك في إطار خطة التوعية والتثقيف التي تنفذها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتستهدف بها مختلف فئات وشرائح المجتمع، وتسعى من خلالها إلى تعزيز الثقافة الحقوقية في المجتمع.

وخلال الزيارة قدم عبدالعزيز بن علي السعدي مدير دائرة الشؤون القانونية محاضرة حقوقية تحدث فيها عن مفهوم حقوق الإنسان وخصائصه، وتصنيف حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السلطنة، وتطرق السعدي إلى تصنيف حقوق الإنسان مبيناً أنها تتضمن الحقوق المدنية والسياسية، والتي تعتبر الجيل الأول من الحقوق، بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تنظم شؤون الحياة والعمل بين الناس كالتعليم، وحرية الرأي، والسكن، والرعاية الصحية، والفئة الثالثة وهي الحقوق البيئية والتنموية وهي تلك المسماة بالجيل الثالث من الحقوق وتشمل الحقوق البيئية والتنموية، كحق العيش في بيئة نظيفة، ثم تتطرق مدير الشؤون القانونية إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السلطنة وتحدث عن نشأتها، وعضويتها، وهيكلها الإداري، واختصاصاتها، والآلية المتبعة لرصد وتلقي البلاغات.

كما شهدت المحاضرة تفاعلاً واضحاً من الحضور، واستفسارات عديدة، ومقترحات مختلفة، وفي ختام الزيارة قدم فريق اللجنة كتيبات وإصدارات حقوقية متنوعة للحضور، بالإضافة إلى هدايا تذكارية، كما شكر إدارة مدرسة سعد بن الربيع للتعليم الأساسي على تسهيلها إقامة المحاضرة الحقوقية، وتفاعلها مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعتبر هذه الزيارة الثانية لولاية الرستاق خلال الفترة الأخيرة؛ حيث قام فريق عمل من اللجنة بزيارة مماثلة للمراكز الصيفية في الولاية خلال فترة البرنامج الصيفي صيفي عمل وريادة الذي نظمته وزارة التربية والتعليم.

وتختتم المشاركة في مهرجان صلالة

كما شهد شهر سبتمبر الجاري اختتام مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات مهرجان صلالة السياحي ٢٠١٣م، وهدفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال مشاركتها في المهرجان إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر ركن اللجنة الذي عرضت من خلاله مختلف إصداراتها، بالإضافة إلى الرد على استفسارات زوار المهرجان، وجاءت مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات مهرجان صلالة السياحي إيماناً منها بأهمية الشراكة المجتمعية مع المؤسسات العاملة في القطاع الحكومي والأخرى في القطاع الخاص نحو التوعية بقضايا حقوق الإنسان، ولنشر ثقافة حقوق الإنسان بين فئات وشرائح المجتمع المختلفة وتنفيذاً للمادة (٧) من قانون إنشائها؛ حيث شهد مهرجان صلالة السياحي ٢٠١٣م توافد عدد كبير من المواطنين، والزوار من الدول الشقيقة والصديقة مما شكل فرصة سانحة لنشر التوعية الحقوقية، كما نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال مشاركتها في المهرجان أمسية حقوقية، قدمت من خلالها محاضرتين تركزت الأولى حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي، وأنواع حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلطنة عمان من حيث النشأة، والتكوين والاختصاصات، وقدمها الدكتور راشد بن حمد البلوشي أمين عام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بينما قدم المحاضرة الثانية عوض بن سعيد باقوير عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ورئيس جمعية الصحفيين العمانيين، وتحدث فيها عن مؤسسات المجتمع الدولي (جمعية الصحفيين نموذجاً).

توزيع الكتب والإصدارات

وخلال سبتمبر الجاري وزعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدة آلاف من النسخ من إصداراتها ومطبوعاتها المتنوعة، التي تنوعت بين التعريفية والتوعوية والتثقيفية، وشملت مختلف المراحل العمرية، واستهدفت الجنسين على حد سواء، وهدفت إلى تعريف المواطنين والمقيمين بمفهوم حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعريفهم باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات المتبعة لرصد وتلقي البلاغات، والأعمال التي تقع تحت نطاق اختصاصاتها، وبيان حقوق بعض الفئات داخل المجتمع كالمستخدمين داخل المنازل، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال وغيرهم.

المجتمع المدني وثقافة حقوق الإنسان

أحمد بن ناصر الراشدي
مدير دائرة الرصد وتلقي البلاغات
Ahmed.nhrc@gmail.com

المتتبع لموضوع حقوق الانسان يعي تماما أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الموضوع كونها آلية من آليات حماية وتعزيز مفاهيم حقوق الانسان.

وتنقسم هذه الآليات إلى ثلاثة أقسام، أولا الآليات الدولية، نظرا لاهتمام المجتمع الدولي بثقافة حقوق الإنسان تم إنشاء مجلس حقوق الانسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة والذي يعتبر آلية دولية من آليات حماية وتعزيز مفاهيم حقوق الانسان في دول العالم نظرا لما يشكله هذا المجلس من أهمية كبيرة في متابعة حالة حقوق الانسان في جميع دول العالم، وثانيا الآليات الإقليمية والتي تعنى بها أقاليم معينة ومثال على ذلك مجلس التعاون الخليجي، حيث يوجد مكتب خاص بالأمانة العامة لدول الخليج العربية معني بمتابعة حالة حقوق الانسان في دول الخليج العربية ولكن هذا المكتب بحاجة الى تطوير للعمل بمهنية أكبر في مجال رصد الانتهاكات التي تحدث في دول مجلس التعاون الخليجي والتنسيق بين دول المجلس لحل مثل هذه الانتهاكات وأيضا لا بد من تفعيل الدور التوعوي لهذا المجلس تفعيلا جيدا ليساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين مواطني دول مجلس التعاون بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والمنظمات المدنية الخاصة بحقوق الإنسان في المنطقة، وكذلك من أمثلة الآليات الإقليمية جامعة الدول العربية واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، والتي أنشئت لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء والتوعية بحقوق الإنسان والتعامل مع حالات انتهاك حقوق الإنسان، وثالثا الآليات المحلية (الوطنية) والتي تعنى بها الدول.

وإذا استعرضنا الآليات الموجودة في سلطنة عمان كونها آليات محلية نجدها تتفرع إلى ثلاثة أفرع، آليات حكومية وهي عبارة عن مؤسسات السلطة التنفيذية للدولة كل حسب اختصاصه؛ حيث إننا نرى وزارة التربية والتعليم مثلا لها دور كبير في ضمان حق المواطنين في الحصول على التعليم الجيد وكذلك وزارة الصحة التي تعنى بتوفير الخدمات الصحية وغيرها من المؤسسات الحكومية التي تشارك في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان بين المواطنين، وآليات وطنية ويتمثل هذا النوع من الآليات في اللجنة الوطنية لحقوق الانسان التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٤، والذي حدد اختصاصاتها ودورها الفعال في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، وتتلخص اختصاصات اللجنة في رصد أية انتهاكات تحدث داخل السلطنة والتعاون مع الجهات المعنية لحلها وأيضا لها دور مهم جدا في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العماني من خلال اعداد خطة سنوية تثقيفية بهذا الشأن وكذلك تقديم المشورة للجهات المعنية فيما يخص حقوق الإنسان، والفرع الثالث هو الآليات المدنية وهي محور حديثنا حيث يمثل هذا النوع من الآليات المجتمع المدني بشتى أنواعه، ونجد أن جميع مؤسسات المجتمع المدني معنية بنشر ثقافة حقوق الإنسان كل حسب اختصاصها، فجمعيات المرأة العمانية مثلا لها دور مهم في تثقيف المجتمع النسوي بمفاهيم حقوق الإنسان والممارسة المثلى للحفاظ على هذه الحقوق ورفع مستوى الوعي للأفراد لكي يكونوا مدركين تمام الإدراك بكل ما يتعلق بحقوق الإنسان وتفعيل دورهم في متابعة حالات حقوق الإنسان التي تحدث في المجتمع والتنسيق مع الجهات المختصة لحل مثل هذه الموضوعات وأيضا لها دور بارز في اعداد خطط سنوية لنشر ثقافة حقوق الانسان وكل ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية الخاصة في هذه المجال ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، واتفاقية حقوق المعوقين وغيرها من الاتفاقيات.

مؤسسات المجتمع المدني لا بد أن تدرك دورها الأساسي في عملية الاهتمام بكل ما يتعلق بحقوق الإنسان وتأتي هذه الأهمية كونها أحد الأركان الأساسية في هذا الجانب كما ذكرنا سابقا، وتعد شراكة مؤسسات المجتمع المدني مع القطاع الحكومي شراكة أصيلة لايمكن أن تتجزأ.

ولابد أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني مكان في اللجان الوطنية التي تنشأ لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي انضمت لها السلطنة وهذا ولله الحمد معمول به في السلطنة ولكن السؤال هنا كيف يستطيع عضو اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية معينة، ويمثل مؤسسات المجتمع المدني ان يعد تقريرا عنه، وهو لم يحصل على التدريب الكافي على كتابة التقارير وأيضا لم يحصل على ابسط الدورات المختصة في حقوق الإنسان؟

بادرت اللجنة في تدريب عدد لا بأس به من عضوات جمعيات المرأة العمانية في ٣ محافظات عن اتفاقية حقوق الطفل وأهمية بنودها وكيفية متابعتها وأيضا شرح دور المرأة في تعزيز مفاهيم حقوق الانسان ونشر الثقافة الحقوقية بين أوساط المجتمع كونها آلية من آليات حماية وتعزيز مفاهيم حقوق الانسان.

وسوف يستمر التركيز على مؤسسات المجتمع المدني من خلال عقد الدورات التدريبية المتتالية والمتخصصة في مجال حقوق الإنسان من قبل اللجنة وفق خطة التوعية والتثقيف التي تنفذ سنويا. نجد من خلال سرد هذه الآليات الأهمية الكبيرة لمؤسسات المجتمع المدني في السلطنة كونها إحدى الآليات المحلية المعنية بتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وأنها شريكة مع مؤسسات المجتمع الحكومية واللجنة الوطنية لحقوق الانسان في نشر هذه الثقافة ومتابعة أحوال حقوق الإنسان في السلطنة.

قضية حقوقية:

اللجنة تحل مشكلة تأشيرة ظلت ٨ سنوات

دأبت اللجنة منذ انشائها على بذل كل الجهود من أجل متابعة أحوال حقوق الإنسان في السلطنة، حيث سخرت كل طاقاتها للوصول للحلول التي تعترض المطالبة بالحقوق للمواطن والمقيم على حد سواء.

وفي هذه الزاوية من صفحتنا الشهرية أردنا أن نسلط الضوء على قضية أرقت صاحبها لمدة تزيد عن ثماني سنوات، حيث يشير البلاغ الذي تقدم به أحد المقيمين على أرض السلطنة أنه واجه صعوبة بالغة في الحصول على تأشيرة (إقامة مرافق) لمدة وصلت الى ثماني سنوات.

حيث تشير تفاصيل القضية إلى مقدم البلاغ كان ملحقاً بجواز والدته لغاية عام ٢٠٠٢ وبعد ذلك التاريخ تقرر أن يفصل منه ليكون له جواز سفر مستقل، بعد ذلك تم التقدم له بطلب الى الجهة المعنية للحصول على (إقامة مرافق) ولكن لم يتم الرد عليه ليبقى طلبه قيد الإجراء لغاية ثماني سنوات، حيث تقدم المبلّغ للجنة بهدف الحصول على حل إنساني لمشكلته التي تجاوزت المدة المعقولة بكثير كونه من مواليد السلطنة ومقيم بها منذ ولادته وحتى تاريخ تقديمه البلاغ للجنة.

وبالوقوف على تفاصيل القضية ومعرفة أسبابها استطاعت اللجنة التواصل مع الجهات المعنية والتي عملت للوصول الى حل لمشكلة تأشيرته التي استطاع الحصول عليها ليظل كغيره من المقيمين على أرض السلطنة متمتعاً بحقوقه الأساسية التي كفلتها له التشريعات والقوانين.

من إصداراتنا:

ذوو الاحتياجات الخاصة

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من المطبوعات والمنشورات والكتيبات الحقوقية ضمن خطط التوعية والتثقيف التي تنفذها على مدار العام، ومن ضمن إصدارات اللجنة كتيب حمل عنوان خطوات عملاقة في عملية التنمية (ذوي الاحتياجات)، ويتحدث الكتيب عن قضية تشغيل ذوي الإعاقة، والتي أصبحت اليوم أحد أهم مرتكزات ما تتضمنه قوانين حقوق الإنسان في العالم؛ حيث ان تشغيلهم لم يعد تحديا أمام الدول لتوفير الرعاية لهم فحسب، وإنما أصبح يمثل أحد المعايير الأساسية لقياس مدى تحضر وتقدم المجتمعات.

وبالإمكان الحصول على نسخ من هذا الكتيب عبر التواصل مع دائرة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

سؤال ومعلومة :

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنتدى الخليجي الثاني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي شكل فرصة سانحة للالتقاء بالمؤسسات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان العاملة في دول الخليج، لتبادل التجارب في الموضوعات المتصلة بحقوق الإنسان.

السؤال :

متى نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنتدى الخليجي الثاني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ؟

نستقبل إجاباتكم على البريد الإلكتروني التالي : n r m dia١@ mail. om

سؤال العدد الماضي:

كم يبلغ عدد أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟
الإجابة: ١٤ عضواً
وقد فاز معنا كل من:
• بشير بن خلفان بن سالم الغنيمي.
•يحيى بن جمعة بن سعيد الشرباني.
كما نتمنى من المرسلين إدراج أسمائهم الثلاثية، وأرقام هواتفهم، لكي نتمكن من التواصل معهم في حالة فوزهم لاستلام جوائزهم.